

مباحث السلاح ندهم جواخير في كبد بحثاً عن ذخائر ومفرقات



تفتيش أحد الجواخير

عبدالله قنيس

نفذت الإدارة العامة لمباحث السلاح حملة تفتيشية شملت منطقة جواخير كبد بهدف إخلائها تماماً من الأسلحة والذخائر والمفرقات غير المرخصة وتطبيق القانون على الجميع حيث يعد الاحتفاظ بالأسلحة مخالفة صريحة يعاقب عليها القانون، وسبياً رئيسياً للكثير من الجرائم ومظاهر وسلوكيات العنف. وأوضحت الإدارة أن الحملات الأمنية مستمرة ومتواصلة وستشمل جميع المناطق لتطبيق القانون بما يحقق الهدف منه في تأمين المجتمع من مخاطر انتشار الأسلحة والذخائر غير المرخصة، وأهابت الإدارة العامة للإعلام الأمني بالمواطنين والمقيمين في عدم التردد بالاتصال على هاتف الطوارئ (112) للإبلاغ عن الأسلحة غير المرخصة أو أي سلوكيات خاطئة حماية لأمن الوطن وأمان المواطنين.



بحث مستمر عن الأسلحة المخالفة

عسكري سابق بـ«التعاون» وهندي خارج التغطية

أحمد خميس

تلقت السلطات الأمنية لمديرية أمن حولي بلاغين وردا إليها من عمليات الوزارة بشأن حالتي سكر. وعلى إثرها توجهت إحدى دوريات نجدة حولي إلى أحد البلاغين وتبين أن هناك شخصاً يتجول بشارع التعاون وكان بحالة غير طبيعية، وعلى الفور تم ضبطه وتبين لاحقا أنه مواطن وكان يعمل بوزارة الداخلية عسكرياً سابقاً وتم تسريحه من الخدمة، وبتفتيشه احترازياً عثر بحوزته على زجاجة خمر مستوردة، وعليه تم تحويله إلى الجهات المعنية. وأفاد البلاغ الثاني بوجود وافد هندي في حالة غير طبيعية ويقوم بتكسير غرفة زملائه الذين يسكنون معه في الغرفة. وتوجهت إحدى الدوريات الأمنية إلى مكان البلاغ، وتبين أن الهندي بحالة غير طبيعية عقب تناوله المسكرات، وتم ضبطه وإحالته إلى جهات الاختصاص.

ضبط 14 مطلوباً ومركبة مسروقة في الأحمدية

مشاري المطيري

في إطار الجهود المكثفة والمتواصلة التي يبذلها قطاع شؤون الأمن العام لضبط الحالة الأمنية وفرض هبة القانون وتعقب المخالفين والخارجين عبر الحملات الأمنية والتفتيشية من خلال مديريات الأمن بالمحافظات الست، نفذ رجال الأمن بمحافظة الأحمدية حملة أمنية ومرتوية مفاجئة شملت عدة مناطق بالمحافظة. وقاد الحملة مدير عام مديرية أمن محافظة الأحمدية العميد عبدالله سفاح الملا، حيث تم تحرير 20 مخالفة مرتوية وضبط مركبة مسروقة. كما تم ضبط 8 مطلوبين إحضار مدين، ومطلوبين في قضية نقيب، وشخص مطلوب في قضية إحضار مدين مع عدم حمل إثبات، وشخص مطلوب في قضية سرقة، بالإضافة إلى مطلوب جنائياً، ومطلوب على ذمة قضية خيانة أمانة.

«الاستئناف» تبرئ مواطناً أدين بالسرقة والتزوير والرشوة

محمد الدشيش

قضت دائرة الجنايات في محكمة الاستئناف بالغاء حبس مواطن خمس سنوات وبراءته من تهم السرقة والتزوير وتقديم الرشوة لموظف عام والتستر على مجرمين وقيادة مركبة بلوحات معدنية غير خاصة بها



الحامي أحمد الحمادي

و دون حصل رخصة قيادة وكذلك قيادة مركبة دون علم مالكها. وكان ضابط المباحث الذي ضبط المتهم يقود مركبة مسروقة، قال في تقريره ان المتهم يحرض الآخرين على سرقتها ومن ثم يقوم بإزالة رقم الشاصي ويستبدله بأخر ويقوم بعد ذلك بالاتفاق مع موظف في المرور بمسح السجل التاريخي للمركبة وإدراجها في نظام الداخلية، كمركية جديدة أو مستوردة فيتتم استخراج لوحة معدنية جديدة لها مقابل مبلغ مالي وبعد ذلك يقوم المتهم ببيع المركبة في المملكة العربية السعودية وبناء على تحريات ضابط المباحث أصدرت محكمة اول درجة حكماً بحبس المتهم 5 سنوات على ما نسب له من اتهام. وطعن المحامي احمد الحمادي موكلاً عن المتهم بالاستئناف على الحكم وقدم دفاعه شفاهاً عن المتهم مبيحاً للمحكمة ان اوراق القضية تخلو من دليل واحد يدل على ان المتهم ارتكب هذه التهم فضلاً عن انه تم عرض المتهم على المجني عليه مالك السيارة والذي قرر بأنه لم يشاهد المتهم من قبل وان اشخاصا اخرين هم من سرقوا المركبة وليس المتهم، إضافة الى ان الادلة الجنائية قد اطلعت على المعاملات الخاصة بالمركبة في الادارة العامة للمرور وأصدرت تقريرها بان جميع الاحتمالات والتوقيعات صحيحة وبذلك نفت عن المتهم تهمة التزوير او رشوة موظف عام، خصوصاً انه يستلزم لصحة الاتهام بعرض الرشوة او تقديمها ان يضبط مقدمها متلبساً او ان يبلغ عنه الموظف العام بأنه قدم او عرض رشوة وهو ما لم يتم في هذه القضية.

«ليش واقف عند بيتنا؟» تُعرض مواطناً للنحر وتتسبب في إتلاف مركبتين فارهتين

محمد الجلامه

امني فان مواطناً من مواليد 1953 تقدم الى مخفر شرطة الظهر مسجلاً قضية اتلاف فانه عاد من صلاة العصر فوجد شخصاً يتوقف بسيارة ملاصقة لمنزله حيث اقترب منه وعرفه بنفسه وابلغه بأن البيت الذي يتوقف امامه بيته وسأله ليش واقف هنى، واذا بالشخص يقوم بأخراج سكين من بين ملبسه ويضعها على رقبة المبلغ فتقدم الى مخفر شرطة الظهر مسجلاً قضية اتلاف دفع يابانية بسرعة لكنه خلال الهروب اتلف مركبتين فارهتين تعودان للمواطن، وقدم المبلغ صوراً للمركبتين بعد تعرضهما للإتلاف، كما قدم بيانات لوحة المركبة التي كان بها المدعى عليه واصطدم بها بالسيارتين واستخدمها في الهروب.

شرح رجال ادارة بحث وتحري محافظة الأحمدية في البحث عن مجهول هدد مواطناً بالنحر وأتلف مركبتين رباعيتين ثم هرب إلى جهة غير معلومة، كل هذا حدث لمواطن لمجرد انه سال المدعى عليه: «ليش واقف عند بيتنا؟». وبحسب مصدر

الشاهدة في «إشكال» أهانت «نقيب» ودفعت «ملازم أول» من الكتف

عبدالله قنيس

اللافت في القضية ان السيدة المدعى عليها دخلت المخفر كشاهدة في قضية بلاغ اشكال. وفي تفاصيل القضية فإن ضابطاً في الداخلية برتبة نقيب ويعمل في مخفر شرطة النقرة قال ان المدعى عليها جاءت الى المخفر للشهادة في

وجه محقق مخفر النقرة تهمة اهانته موظف عام أثناء تادية عمله لمواطنة من مواليد 1981 بعد ان اهانته «نقيب» ودفعت «ملازم أول» من الكتف.

مخالفات بنائية بالمهولة أعاقت رجال الإطفاء في إخماد حريق شب بها

هاني الظفيري - محمد دشيش



عمليات اطفاء الحريق في بنائية المهولة

أخمد رجال الإطفاء حريقاً نشب في عمارة بمنطقة المهولة عصر اول امس الثلاثاء. وكانت غرفة العمليات قد تلقت بلاغاً عن نشوب حريق في عمارة بمنطقة المهولة وعلى الفور توجهت فرق اطفاء مراكز المنقف والفحيجيل والإتقاذ الفني ومشرف، وعند الوصول تبين ان الحريق النهم التكتسية الخارجية للبنائية وامتد الى بعض الشقق داخل العمارة التي تتكون من ستة ادوار فشرع رجال الإطفاء بإخلاء العمارة من السكان وإخماد الحريق قبل انتشاره للبنائيات المجاورة، وتم إخماد الحريق من دون وقوع اي إصابات. حضر الى موقع الحادث نائب المدير

الحريق التهم التكتسية الخارجية للبنائية



العام لشؤون المكافحة اللواء جمال البليهيص، كذلك تواجد مدير اطفاء محافظة الأحمدية المقدم معاذ الحمادي ورئيس مركز المنقف المقدم محمد الحقان ورئيس النوبة ج بمرکز الفحيجيل الرائد

عقب معلومات عن اتخاذها كماوى لمخالفى الإقامة «الداخلية» تستعد لشن حملة على حضانات ومعاهد تعليمية بالتنسيق مع «الرباعية»

أحمد خميس

المسائية يعمل بها مخالفون لقانون وبيئهم مدرسون يعملون دون إذن بذلك. وقال المصدر ان التنسيق يتم مع أعضاء اللجنة الرباعية حيث يتم إبعاد جميع العاملين المخالفين لقانون الإقامة عن البلاد، لافتاً الى أن الدعوة الى أن تكون الحملة بإشراف ومتابعة من قبل اللجنة الرباعية تأتي على خليفة معلومات تشير الى أن عدداً من الحضانات ومن بينها حضانات في منطقة المنقف جميع العائلات فيها من الوافدات المتغيبات منذ سنوات،

أبلغ مصدر أمني «الانباء» بأن وزارة الداخلية ممثلة في الادارة العامة لمباحث شؤون الإقامة تستعد حالياً لتنظيم حملة موسعة بالتنسيق مع عدد من الحضانات والمراكز التعليمية المسائية بعد ورود معلومات عن اتخاذ الحضانات على وجه التحديد كماوى لعمالة وافدة مخالفة لقانون الإقامة وسجل بحقها قضايا تغيب الى جانب كون المراكز التعليمية

سوالف أمنية

alsraaaa@gmail.com
اللواء متقاعد حمد السريع

التصالح في حوادث المرور

معدل الحوادث المرورية في الكويت يعتبر من اعلى المعدلات بالعالم وذلك لأسباب عدة، اولها الاعداد غير المنطقية للسيارات المنتشرة بالطرقات والتي تسبب ازدحاماً في غالبية الطرق الرئيسية، كما ان ثقافة الكثير من مستخدمي الطريق أصبحت هابطة سواء في عدم احترام الآخرين او عدم المبالاة. ما يحدث حالياً عند وقوع حادث مروري ووقوع اضرار مادية على السيارات ويصر احد الاطراف وخصوصا المتضرر على تسجيل قضية مرورية او تكفل صاحب المركبة الاخرى بإصلاح سيارته، ان الشرطة دورها تحيل القضية الى المحقق في المخفر لتسجيل قضية حادث مروري وتزويد الاطراف بورقة اصلاح السيارات. فإذا كان التامين شاملاً لا توجد اي مشكلة في تصليح السيارات، اما اذا كان التامين ضد الغير فإن مالك السيارة المتضررة سيتعرض للعذاب المبدن بغاء الرحمة من وراء شركات التامين وما تتفنن به من شروط تعجيزية تضعها على المتضرر الذي عليه تصليح السيارة في كراج يحدد من قبل الشركة ويكون التعويض عن قيمة الاعمال اليدوية اما قطع الغيار فتحدد قيمتها وفق سنة تصنيح السيارة، وبعد كل تلك المعاناة لن تدفع شركة التامين قيمة التصليح المستحقة الا بعد حصول المتضرر على حكم نهائي بالقضية.

المادة 41 من قانون المرور وهي من المواد المنسية وغير المفعلة وكما يقول المشرع تفعيل مادة قانونية خير من اهمالها، هذه المادة يجوز فيها الصلح بين الاطراف عند وقوع حادث مروري، وحين يرفض الطرف المتسبب بالحادث تصليح سيارة الطرف الثاني يتم توجيههما الى الادارة العامة للمرور حيث يدفع المتسبب بالحادث مبلغ 20 ديناراً ثم يحصل المتضرر على ورقة تصليح سيارته دون انتظار صدور حكم قضائي لصالحه، بل كل ما عليه هو التوجه لشركة التامين واجراء الخطوات المطلوبة قبل قبلمه ومن ثم يتم تعويضه دون انتظار حكم قضائي، لان التسبب في الحادث وقع لدى الادارة العامة للمرور وصار توقيعه كأنه حكم نهائي صادر من المرور والتامين ملزم بدفع التعويض ما لم تكن هناك مخالفة جسيمة مثل تجاوز الإشارة الحمراء وغيرها من المخالفات الجسيمة التي يستوجب ان يدفع المتسبب بالحادث الغرامة المالية عنها.

الادارة العامة للتحقيقات والادارة العامة للمرور بانتظار الانتهاء من بعض الاجراءات الاخيرة لاستكمال تفعيل المادة 41 من قانون المرور.

الشكر الوافر لمدير عام التحقيقات اللواء فهد الدوسري والشكر الوافر لوكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور بالانابة اللواء فهد الشويح على تفعيل المادة 41 من قانون المرور لأنها سنتهي معاناة الكثير من قائدي السيارات.

العوضي يكرم متميزين في «أمن المنافذ»



اللواء منصور العوضي يتوسط المكرمين

كرم وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن المنافذ اللواء منصور العوضي عدداً من الضباط وضباط الصف والأفراد والمندوبين التابعين لعدد من الإدارات العامة التابعة لقطاع أمن المنافذ، وذلك نتيجة لجهودهم المتميزة ونشاطهم الملحوظ في أداء عملهم. وأكد اللواء العوضي أن المكرمين قاموا بما وكل إليهم من أعمال بكل إخلاص وأمانة وأن تكريمهم ما هو إلا عرفان وتقدير لجهودهم المتميزة وحرصهم الدؤوب على اتقان العمل، ومشيراً بذلك إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد والعطاء بكل أمانة وإخلاص وبكفاءة عالية استحققت الشكر والتناء ليصبحوا بذلك نموذجاً يحتذى به في الإخلاص والوفاء والتعاون من أجل أمن الوطن وسلامة أراضيه.

وفاة وكيل ضابط ومواطنة في حادثي تصادم وانقلاب بالعبدلي وهدية

أحمد خميس

توفي مواطن شاب من مواليد 1996 في حادث تصادم أدى الى انقلاب مركبة كان يقودها على طريق العبدلي كيلو 70. وذكر مصدر أمني ان المتوفي يعمل بإدارة أمن الحدود بوزارة الداخلية برتبة وكيل ضابط، وكان يقود مركبته الأميركية على طريق الشيخ جابر الأحمد باتجاه العبدلي عندما انقلبت به المركبة. وأمرت النيابة بانتداب الأدلة الجنائية لعابئة مسرح الحادثة، كما تم تسليم الجثة الى الطب الشرعي. من جهة أخرى، توفيت كويتية من مواليد 1966 في تصادم ثلاثي، المركبة الاولى يقودها وافد هندي، فيما كانت المركبتان الاخرتان يقودهما مواطنان، وأحيلت الجثة الى الطب الشرعي.

المحكمة تبرئ منها من الاعتداء على فتاة بالإكراه

برأت محكمة الجنايات متهمها من تهمة فتناء فتاة من دون رضاها وتهديدها وشل حركتها، حضر أمام المحكمة دفاع المتهم الحامي محمد القطان الذي أثبت خلال مرافعته أن النيابة العامة أسندت للمتهم تهمة الاعتداء على المجني عليها دون رضاها بأن أمسك يديها شالاً مقاومتها، وأن المقرر في قضاء التمييز أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال

الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ما دام استخلاصها سائفاً ومستنداً الى أدلة مقبولة بالعقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وأشار: الى أن النيابة العامة أقادت بان المتهم اعتدى على المجني عليها بغير رضاها بالإكراه والدليل الوحيد الذي ركنت اليه في ذلك هو أقوال المجني عليها التي لا تضمن المحكمة لما جاء باقوالها وآية ذلك أنها ذكرت ان المتهم هدها رغم أنها قررت أنه لم يكن معه أي سلاح وأمسكها من يديها شالاً مقاومتها. استجابت المحكمة الى دفاع المحامي محمد خليل القطان وقضت ببراءة موكله.



الحامي محمد القطان

الإدمان على المخدرات أوقف تنفس ثلاثيني في الدوحة

محمد الجلامه

وبتصنيف جنائيات، وكان قد ورد بلاغ الى غرفة عمليات الداخلية بوصول مواطن في حالة حرجة بواسطة نوبه وكان مصاباً بتوقف تنفس. وأفاد من قام بنقل الشاب انه يعاني من ادمان المخدرات والربو الشعبي

نقل مواطن في العقد الثالث من عمره الى غرفة العناية الفائقة في مستشفى الجهراء، وأمر وكيل النيابة بتسجيل الواقعة باعتبارها شبهة تعاطي مواد مخدرة



«الجنائية»: مقطع مشاجرة صالة الأعراس في دولة مجاورة

هاني الظفيري

يرد الينا اي بلاغ بشأن مشاجرة وحدوث إصابات، موضحاً ان تعليمات صدرت بالتحقق من حقيقة المشاجرة. وفي وقت لاحق قال مصدر مطلع في المباحث الجنائية أن المقطع ليس في الكويت ولكن في دولة مجاورة.

نفى مصدر أمني مطلع ان يكون لدى اجهزة وزارة الداخلية اي علم او ان تكون قد تلقت بلاغاً بشأن مشاجرة عنيفة وقعت في صالة للافراح. وقال المصدر: لم

الحاد،

عليه تم ادخاله غرفة العناية المركزة والاتصال بوكيل النائب العام الذي امر بتسجيل الواقعة باعتبارها شبهة تعاطي مخدرات وطلب تحريات المباحث حول الواقعة، وعليه انتقل ضابط المباحث لأخذ اقوال الشاك ولكن حالته لم تكن تسمح بذلك.